البرنامج السياسي
لتيار الحرية الكوردستاني

عدله وأقره المؤتمر العام الأول

مقدمة:

يتقدّم تيار الحرية فيما يلي ببرنامجه السياسي، طالباً الحوار حوله، وآملاً تأييده ودعمه بجميع الأشكال الممكنة، من الانضواء في صفوفه إلى التعاطف والتشجيع، إلى الانتقاد والتعبير عن الاختلاف الذي يكرّس الحرية والتعدّدية ويضعنا على مسار التقدّم. كما يتقدم به في الوقت نفسه إلى حلفائه وأصدقائه وجميع القوى السياسية والاجتماعية، والفعاليات الاقتصادية والثقافية والمهنية، طالباً الحوار والعمل المشترك من أجل بلورة برنامج وطني للتغيير الديمقراطي في البلاد. علماً أنه ليس من السهل إخراج برنامج شامل، فعّال وواضح المعالم، في مرحلةٍ ثورية انتقالية، يشارك فيها الكثير من اللاعبين محلياً وإقليمياً ودولياً.

يحاول هذا البرنامج أن ينطلق من الوضع الراهن فيرسمُ ملامح التغيير وآلياته ومهامه من جهة، ويحدّد طموحاته في رسم ملامح سوريا الجديدة، من جهة أُخرى.

دخلت سوريا وشعبها بمختلف مكوناته مرحلة جديدة منذ آذار 2011 حيث انتفض الشعب على النظام الدكتاتوري الذي ردّ على المنتفضين السلميين بجميع ما يمتلك من أسلحة، بما فيها المحرم استخدامها دولياً، مرتكباً جرائم فظيعة صنفت بكونها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

كما لم يوفر النظام وسيلة لتطويق وقمع الاحتجاجات إلاّ ومارسها، فعمل منذ البداية على تحييد المكونات الأقلّ عدداً، وذلك بكل الطرق الممكنة من وسائل الترغيب والترهيب، إلى إفلات الإسلاميين المتشددين المحتجزين ليعيثوا في البلاد إرهاباً تحجّج به النظام لتبرير إرهابه والتمادي في نهجه الدموي كما استخدمه لإقناع العالم بأن البديل عنه سيكون إرهاباً يهدد الجميع، كما استخدمه لتبرير استقدام جيوش أجنبية وصنع واستيراد ميليشيات إرهابية من مختلف البلدان ليستعين بها في حماية نفسه وإطالة عمره، وفي الحالة الكوردية استقدم النظام ميليشيا حزب العمال الكوردستاني واعتمد عليها بغرض السيطرة على المناطق الكوردية وتحييدها وقمع حراكها المناهض للنظام.

هذا السلوك من قبل النظام تكامل مع التدخل السلبي الإقليمي والدولي فكانت النتيجة حروباً طاحنة بين السوريين الذين باتوا منقسمين على عدة مناطق نفوذ يعانون من مختلف انتهاكات حقوق الإنسان بحقهم كما يعانون من الفاقة والحرمان من أبسط سبل العيش الكريم.

انطلاقاً من ذلك نرى أن مسؤوليتنا التاريخية تجاه قيم الحرية التي ضحى من أجلها الكُرد في سوريا تحتم علينا مواجهة كافة الأشكال الجديدة للاستبداد المتمثلة بالعديد من الجهات والميليشيات السورية والأجنبية المنتشرة في شتى أرجاء سوريا.

إن تصميمنا على نيل الحرية والتخلص من نظام القتل لا رجعة عنه مهما بلغت التضحيات، وهو ما يستوجب علينا في تيار الحرية - كمسؤولية تاريخية وسياسية – العمل بكافة السبل الممكنة لمواجهة الظلم وأدواته وتقديم العون وتأمين الدعم اللازمين للمناطق المنكوبة والعمل بجدية مع تيارات المعارضة الأخرى من أجل إيجاد

البديل السياسي الديمقراطي لنظام القتل والإبادة، وهي مهمة وطنية وانسانية تتطلبها مصلحة كافة المكونات في سوريا المستقبل.

إن تيار الحرية يؤمن بأن البنية الاستبدادية للنظام تمنعه من التحول "إرادياً" أو عبر آليات الحوار إلى نظام ديمقراطي تعدُّدي، لأن مسألة الانتقال إلى الديمقراطية ليست مسألة قانونية أو حقوقية فحسب بل هي مسألة عملية وبنيوية أساساً، وعليه لا بد من العمل على تفكيك الأجهزة القمعية، وعلاقات التبعية القائمة بين المؤسسات الحزبية والقمعية للنظام وبين مؤسسات الدولة، وهذا لن يحصل بقرار أو إرادة من النظام لأن ذلك يعني أنه يقرر إنهاء نفسه بنفسه، بل يتطلب تبدلاً جذرياً في موازين القوى.

من هذا المنطلق تصبح امكانيه الحوار مع النظام معدومة إن لم تتم برعاية وإشراف دوليين، فالنظام لا يقبل سوى باستسلام خصومه، بل لم يسلم منه حتى المتفقون معه على مصالحات، كما لا يقبل سوى بتقديم إصلاحات شكلية لا تمس جوهره ولا تمس موقع رئيسه. وعليه نرى بأن المخرج هو في التخلص من النظام، وبعدها يأتي البحث في شروط الانتقال السلمي إلى دولة قانونٍ مدنية ديمقراطية.

إن تيار الحرية يتجه إلى التواصل والحوار مع جميع المكونات في المجتمع السوري ليساهم في تعزيز فكرة الشراكة. فقد أثبتت التجارب السابقة عدم قدرة أي مكون أو حزب على قيادة المجتمع أو تمثيل الغالبية فيه، لذلك لا بد من بناء أفكار وعلاقات صحيحة تقوم على الثقة والتشارك، وتبتعد عن التحكم والتهميش والمركزية والإقصاء.

لذلك فإن **المهام المستعجلة** لتيار الحرية تتلخص فيما يلي:

1. العمل على إسقاط النظام القائم بكافة رموزه ومرتكزاته.
2. التصدي للانتهاكات المرتكبة في مناطق كوردستان سوريا بمواجهة الميليشيات المدعومة من الاحتلال التركي وتحرير تلك المناطق منها وتأمين حماية دولية لها وصولاً إلى ضمان إدارتها من قبل أهلها. أما في المناطق الأخرى فعلينا التصدي للانتهاكات المرتكبة والعمل على إخراج جميع العناصر الأجنبية منها ومواصلة الحوار الكوردي إن لتأمين حماية واستقرار هذه المناطق أو للعمل على تحرير المناطق الكوردية المحتلة.
3. العمل على تشكيل إدارة جديدة لكوردستان سوريا، بآليات ديمقراطية وعبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها جميع مكونات كوردستان سوريا، وبرعاية وإشراف دوليين. على أن تتولى قوات دولية حماية المدنيين والمنطقة، إلى حين تشكيل الإدارة الجديدة ومؤسساتها التي ستتولى حماية المنطقة.
4. العمل على تأمين الحماية الدولية للمدنيين ودعم آليات دولية لتحقيقها وتنفيذها من خلال المؤسسات الأممية في أسرع وقت.
5. الاهتمام بمكونات المجتمع الأخرى في كوردستان سوريا، وطمأنتها وتكثيف التواصل مع شخصياتها وهيئاتها.
6. الحفاظ على السلم الاجتماعي والابتعاد عن التوترات القومية أو الطائفية أو المذهبية والحد منها قدر الإمكان.

تعريف تيار الحرية:

تيار الحرية الكوردستاني هو تنظيم سياسي قائم على اللامركزية في بنيته التنظيمية وعلى قيم الكرامة والحرية والديمقراطية في نضاله من أجل الوصول إلى أهدافه السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يؤمن تيار الحرية بالديمقراطية الداخلية ويمارسها، سواء في علاقات أعضائه بعضهم مع بعض، أو في علاقتهم بجماهير الشعب، أو مع القوى الأخرى، وهذه الديمقراطية في حياة تيار الحرية الداخلية ليست فقط لتنفيذ السياسات الحزبية، وإنما لإنتاج هذه السياسات وتصحيح مسارها وتغيير غير الفاعل منها.

يضمن تيار الحرية الاختلافات السياسية داخل التيار نفسه، بحكم أنها أحد أهم ضرورات التقدم الاجتماعي والسياسي، على أن تمتلك تلك الاختلافات تعبيرات ديمقراطية داخل التيار ووفقا لقوانينه الداخلية من حيث الاعتراف بأن التباين والاختلاف الديمقراطي قوة محركة له، ودافع فاعل لتطور أعضائه المعرفي والسياسي، وبالتالي امتلاكه ديناميكية التطوّر والتغيّر الداخلية.

يرفض تيار الحرية وحدانية التمثيل، ويعتبرها قضية تجاوزها الزمن، فهناك الكثير من تعبيرات الوجود المجتمعي، وكل منها له رؤيته الخاصة، بمعنى أنَّ هناك رؤى سياسية متشابكة في المجتمع، وتتحدد مصداقيتها من حيث قدرتها على التآلف وقبول الآخر كما هو، وبالتالي فإن تيار الحرية يعتبر عقلية النفي والإقصاء، عقلية مؤسسة للثقافة الفردية والدكتاتورية.

يعتمد تيار الحرية مبدأ الشفافية والعلنية في علاقاته السياسية، وفي مجمل نشاطاته وفعله الميداني، ويسعى لأن تكون هذه العلاقات والرؤى في متناول أية حلقة نقاشية داخلية أو جماهيرية.

يؤمن تيار الحرية بالعمل المؤسساتي والتخصصي، سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الإعلامي أو الاجتماعي أو الحقوقي، أو في مجال الدفاع عن حق المرأة في المساهمة الفعالة في مختلف مجالات الحياة، وضرورة تفعيل دورها وتنظيم طاقاتها، لتأخذ دورها المناسب وتتخلص من المعوقات التي تعترض تطورها المجتمعي، أو في مجال الشباب واهتماماتهم وضرورة دفعهم للانخراط في تعبيرات المجتمع المدني الثقافية والاجتماعية والفكرية.

فهو إطار حيوي يسعى إلى تنظيم حركة الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي في كُردستان سوريا وإعادة تنظيم طاقات الشعب فيها وتسخيرها في خدمة الجميع، وهو يؤمن بإرادة وقدرة الأفراد والمجموعات على مواجهة الصعاب والارتقاء الحضاري بالمطالب والحقوق على أسس ديمقراطية صحيحة، وهو كمشروع سياسي مدني، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، تتحدد ماهيته في مواجهة القمع والتذويب الذي تتعرض له المكونات القومية. كما تتحدد أهمية وجوده حاضراً من قدرته على تحديد هويته الديمقراطية، في سبيل بناء منظومة قيم العدل والحرية والمساواة، والذي يعتمد في تكوينه وبنائه على حرية الرأي، وكذلك يستند في نشاطه الثقافي والسياسي والاجتماعي على فكر مؤسساتي متنوع ومتعدد في بوتقة التشارك والتوافق لأغلبية الأعضاء، حيث سيادة اللامركزية في اتخاذ القرار، بهدف تنمية قدرات الأفراد وتهيئتهم لأداء واجباتهم تجاه أي حالة سياسية نضالية.

ينطلق تيار الحرية في تكوينه السياسي والتنظيمي من المبادئ والأسس التالية:

1. رؤيتنا لكوردستان سوريا وسوريا عموماً:

أ. كوردستان سوريا هي جزء من الأجزاء الأربعة لكوردستان.

ب. حق تقرير المصير للشعب الكوردي.

ت. سوريا دولة فدرالية، وكوردستان سوريا وحدة فيدرالية فيها.

ث. فصل الدين عن الدولة، وحيادية الدولة تجاه الأديان.

ج. دولة القانون الذي يتساوى جميع المواطنين فيه وأمامه بغض النظر عن أي اعتبار.

ح. حماية وضمان حقوق الإنسان بحسب الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

خ. اعتبار أية قوة سياسية في كوردستان سوريا شريكة لنا في حال خلوّ برنامجها من أية دعوة إلى العنف أو الكراهية أو العنصرية أو أي انتقاص من حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعب الكوردي.

د. دعم المجلس الوطني الكوردي في سوريا والعمل على تطويره برنامجاً وأداءً لتعزيز دوره وتصويب مواقفه وعلاقاته ودعم أي حوار كوردي – كوردي يهدف إلى حماية شعبنا واستقرار مناطقة وضمان العيش الكريم له.

ذ. إسقاط النظام الدكتاتوري وبناء نظام ديمقراطي بديلاً عنه.

ر. العمل على تعزيز الثقة وتطوير العلاقات بين مختلف المكونات السورية من منطلق أن التعددية الثقافية هي مصدر قوة وثراء.

2. العلاقة مع الأجزاء الاخرى من كوردستان :

أ. يساند تيار الحرية ويتضامن مع نضال الشعب الكوردستاني في الأجزاء الأخرى من كوردستان، من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة، وفق العهود والمواثيق الدولية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ب. ينظر تيار الحرية لإقليم كوردستان العراق كمكسب قومي للكورد في جميع أجزاء كوردستان ومن واجبنا حمايته ودعمه بما أمكن، كما يرى في قيادة الإقليم وسلطاته وقواه السياسية إخوة لنا وعليهم احترام ودعم ما يقرره شعب كوردستان سوريا لنفسه، ويقع هذا الواجب كذلك على جميع القوى السياسية في الأجزاء الأخرى من كوردستان.

ت. يؤمن تيار الحرية ويعمل على تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية بين الكورد في جميع أجزاء كوردستان وبذل الجهود الموجهة لتعزيز اللغة الكوردية وحمايتها وتطويرها.

3. الموقف من دول المنطقة والعالم:

- احترام سيادة جميع دول المنطقة والعالم والعمل على بناء علاقات ودّية معها بما يخدم مصلحة شعبنا.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض تدخل أي منها في شؤوننا الداخلية.

الرؤية السياسية لتيار الحرية:

أولاً - حول القضية الكوردية في سوريا:

يؤمن تيار الحرية بأن التحول الديمقراطي المنشود في سوريا هو أساس حل القضية الكوردية بشكل عادل وشامل يضمن حقوق الشعب الكوردي. انطلاقاً من هذا فإن سوريا المستقبل ستكون دولة ديمقراطية حقيقية حينما تضمن كامل حقوق الشعب الكوردي.

معالجة الآثار الناجمة عن سياسات التعريب:

منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي بدأت السلطات السورية بالتحضير لمشروع الحزام العربي وتطبيقه على طول الحدود السورية مع تركيا والعراق.

وقد بدأ تنفيذ المشروع منذ العام 1973 حيث تم توطين 25000 عائلة عربية في محافظة الحسكة. وكذلك إبان مرحلة الإصلاح الزراعي في السبعينيات كان يُسمح للملاكين الكورد أن يستملكوا أراضٍ أقل مساحة من التي يستملكها الملاكون العرب. وكانت الدولة قد سحبت في 5 اكتوبر 1962 الجنسية السورية من عشرات الآلاف من المواطنين الكورد وصادرت أملاكهم.

كما اقتطعت الدولة قرى كوردية من محافظة حلب وأتبعتها لمحافظة الرقة، ومنعت تسجيل الأملاك بأسماء أصحابها الكورد حتى إن كانوا مواطنين، كما جرى في منطقة گري سپي (تل أبيض) التي شهدت بناء قرى عربية بقرار من الدولة، وكل ذلك لتعريب تلك المنطقة الواصلة بين منطقتي كوباني وسريكاني. أما بالنسبة للمنطقة الواصلة بين كوباني وعفرين فقد عمل النظام على الضغط على سكانها بشتى السبل لإجبارهم على ترك قراهم، وقد نجح أحياناً وخاصة في قرى كوردية تابعة لمنطقة الباب، كما فشل أحياناً أخرى.

ولحل المشكلة المتعلقة بتهجير السكان ومصادرة أراضيهم بشكل غير مشروع، يجب العمل على ما يلي:

- تطبيع الأوضاع في جميع القرى والمدن الكوردية التي أجبر سكانها على مغادرتها.
- إعادة جميع الأراضي والممتلكات إلى أصحابها ومستحقيها الأصليين وإلغاء جميع القوانين والقرارات التي استملكت وصودرت بموجبها تلك الأراضي.
- تعويض المتضررين من تلك السياسات عما لحقهم من ضرر وما فاتهم من كسب.
- إعادة السجلات المدنية للمستوطنين إلى أماكنهم السابقة.
- إعادة واعتماد الأسماء الأصلية لجميع المدن والبلدات والقرى والأماكن التي تمّ تغييرها.
- إعادة الجنسية السورية إلى جميع من جردوا منها وكذلك إلى جميع المكتومين، وتعويض المتضررين من عملية التجريد من الجنسية وما تبعها من تداعيات.

اللغات في كوردستان سوريا:

اللغات الكوردية والعربية والسريانية الآشورية هي لغات معترف بها في كوردستان سوريا ويجب توفير كافة السبل للتعبير بها وتنميتها، كما يجب اعتبار اللغة الكوردية هي اللغة الرسمية الثانية إلى جانب اللغة العربية في سوريا.

الإدارة المحلية والإقليمية:

في جميع المحافظات والمناطق السورية يجب انتخاب برلمانات إقليمية ومجالس للمدن والنواحي والمناطق من قبل السكان أنفسهم.

وبموازاة تلك الإجراءات من الحكم الفيدرالي الذي يجب سريان مفعوله في جميع المحافظات السورية، فإنه من الضروري أن تكون المناطق الكوردية صاحبة استقلال ذاتي من ناحية مواضيع اللغة والثقافة والتعليم.

الجانب المالي:

على المدن والمحافظات المعنية أن تتمتع بالاستقلال الاقتصادي. ويجب أن تخصص أموال لأمور معينة وتُصرف دون أن تضطر سلطات الإقليم إلى الرجوع إلى الوزارات المختصة في المركز. والشرط الأساسي هنا هو جباية الضرائب وإدارة الموارد الأخرى، وتشرف الأقاليم على الموارد وتدير مردوداتها المادية، ومن ثم تقوم السلطات المركزية بحساب إجمالي الإيرادات الضريبية ويتم توزيعها في الأقاليم حسب أعداد السكان والمواطنين بعد استقطاع مستلزمات التطوير والتنمية والمستلزمات الأخرى من المصاريف العامة.

واعتماداً على هذه الآلية فإنه إما أن يأخذ الإقليم مزيداً من الأموال من العاصمة أو أن يعيد إلى العاصمة الفائض المالي الذي تحقق لديه.

التمثيل في العاصمة السورية:

إن سكان كوردستان سوريا يشاركون في انتخابات البرلمان. ومن حق الأحزاب السياسية الكوردية أن تقدم مرشحيها لخوض هذه الانتخابات. ويجب على هذا الصعيد تطوير آليات معينة لعملية الانتخابات. ولكي يتم ضمان أن قرارات الأغلبية بصدد كوردستان سوريا لن تؤثر على/في حقوق كوردستان سوريا، يجب تثبيت بند بخصوص ذلك في الدستور.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكفل الدستور أن هذه الآلية تتغير فقط في حال تم قبول التغيير بشكل رسمي من قبل المجلس المحلي في الإقليم.

كما يجب ضمان عدم فرض قانون للانتخابات على الإقليم دون موافقة منه.

ثانياً - رؤية تيار الحرية في النظام السياسي في سوريا مستقبلاً:

1. سوريا دولة ديمقراطية. وتنبثق سلطات الدولة من إرادة الشعب وتُمارس من أجل خيره.
2. سوريا دولة قانون تحترم، تحمي وتلتزم بمبادئ فصل السلطات واستقلالية القضاء وجميع مبادئ سيادة القانون.
3. تتّخِذُ لجنة مستقلة لمحاربة الفساد كل الاجراءات للوقاية من الفساد ومكافحته. ويُكلف في كل وزارة مراقِب لقضايا الفساد يراقب مدى الالتزام بمبادئ سيادة القانون.
4. سوريا هي دولة اتحادية تقوم بتوزيع السلطة والموارد بين المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية.
5. تعترف سوريا بـ وتحمي تنوعها السكاني. تنتمي جميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية إلى الهوية السورية وهي معترف بها كمكونات أساسية للمجتمع السوري. تتمتع جميع المجموعات، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، بحق الحصول على احترام وحماية حقوقها بصورة عادلة وحفظ وتعزيز هويتها الثقافية والمشاركة المتكافئة في شؤون الدولة.
6. يراعى التنوع السكاني بصورة ملائمة عند تحديد الاسم والعلم والنشيد الوطني وغيرها من رموز ومؤسسات الدولة السورية
7. تعترف سوريا بـ وتحمي وتطبق حقوق الإنسان وحقوق الأقليات المعترف بها دولياً وتستند في كل اجراءاتها الى مقاييس الكرامة الإنسانية والحرية الشخصية. ونؤكد هنا على المبادئ التالية:

أ. تُضَمِّن سوريا في دستورها الجديد حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها دولياً .

ب. تصادق سوريا على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وتعمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتدعم نشاطاتها.

ت. تُلزم حقوق الإنسان جميع السلطات والمؤسسات التي تؤدي وظائف الدولة.

ث. تتخذ سوريا جميع التدابير اللازمة لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس بشكل كامل. وتشمل هذه، على وجه الخصوص، تدقيق القوانين القائمة، سَن قوانين جديدة لحماية حقوق الإنسان، تخصيص الموارد المالية اللازمة ووضع خطط عمل للتحسين التدريجي لممارسة وتطبيق حقوق الإنسان.

ج. تقدم السلطة التنفيذية بشكل منتظم تقارير عن تنفيذ خطط العمل وعن التقدم الذي تم احرازه في تنفيذ حقوق الإنسان. وعليها تقديم المعلومات في أي وقت عند الطلب. وتُعيّن الإدارة في كل وزارة موظفاً لحقوق الإنسان، فيكون نقطة الاتصال داخلياً وخارجياً ويضمن أن حقوق الإنسان تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في جميع أعمال واجراءات الدولة.

ح. تمارس وتعتني سوريا بثقافة نشطة في مجال حقوق الإنسان. يشمل ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان لجميع من يمارسون سلطة الدولة، والتوعية المنتظمة لجميع المسؤولين الحكوميين وموظفي الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان، والتثقيف العام في مجال حقوق الإنسان والتعليم المدرسي.

خ. تعمل سوريا على إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان تتمثل مهمتها في: توثيق حالة حقوق الإنسان في الدولة، تَلَقّي الشكاوى، صياغة التقارير، تقديم التوصيات إلى المشرعين والحكومات والإدارات والمحاكم. وتمتلك مؤسسة حقوق الإنسان الموارد المالية اللازمة تحت تصرفها. تنشئ هذه المؤسسة لجان متخصصة لحقوق الإنسان وتعمل على تنسيق عمل هذه اللجان.

د. تكفل السلطات المختصة تمكين المحامين وغيرهم من ممثلي حقوق الإنسان من ممارسة واجباتهم بحرية وأمان وتجعل الوصول إلى الأشخاص والمعلومات في جميع الأوقات ممكناً.

ذ. يحدد الدستور حقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها ويحدد الشروط التي يمكن بموجبها تقييد حقوق الإنسان الأخرى. ويجب أن تستند هذه القيود الى أساس قانوني وتصب في المصلحة العامة ويكون تنظيمها وتنفيذها متناسباً مع الحاجة. وتُحظر الأفعال والبيانات التي تنتهك المبادئ الأساسية للدستور أو تدعو إلى الكراهية والعنف.

ر. حق التقاضي مكفول ولا تقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

ز. تستند العملية الانتقالية إلى حقوق الإنسان. لذا سيكون لزاماً تشكيل لجنة لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، تمثل جميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية وتضم خبراء محليين وأجانب. ترافق لجنة حقوق الإنسان العملية الانتقالية وتصدر الآراء وتقدم التوصيات.

8. تَضمن جميع مستويات الدولة السورية المشاركة المتكافئة في الدولة ومؤسساتها لكافة المجموعات السكانية وتؤمن تكافؤَ الفرص سياسياً واقتصاديا واجتماعياً بين جميع المواطنين والمواطنات. تتمتع الدوائر في كافة المستويات الحكومية بشمولية التمثيل وتكون جميع المجموعات ممثلة فيها وفقاً لنسبتها من عدد السكان الإجمالي. ويسمح بتمثيل المجموعات الصغيرة جداً والمجموعات التي تعيش مبعثرة في أرجاء البلاد بنسبة تفوق نسبتها من السكان.

9. تضمن سوريا مساواة في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال، كما تضمن أيضاً تمثيل النساء ومشاركتهن بصنع القرار في جميع مؤسسات الدولة السورية بشكل مناسب. يتم تمثيل النساء في جميع المؤسسات على المستوى الاتحادي والإقليمي والمحلي بنسبة لا تقل عن ٣٠٪.

10. سوريا دولة علمانية. حرية المعتقد والضمير مضمونة لجميع السكان على جميع مستويات الدولة السورية ومحمية بموجب الدستور الاتحادي. تعامل الدولة جميع الطوائف الدينية بالاحترام وتتصرف في القضايا الدينية والمذهبية بشكل محايد.

11. يتألف البرلمان السوري من مجلسين تشريعيين.

أ. تضم الغرفة الأولى ممثلين عن كل الشعب السوري. يتم انتخاب العضوات والأعضاء مباشرة عن طريق التمثيل النسبي في انتخابات حقيقية، دورية، عامة، متساوية وسرية يتم فيها ضمان حرية التعبير عن الإرادة الانتخابية. وتعتبر المناطق هي الدوائر الانتخابية.

ب. تكون كافة المجموعات ممثلة في المجلس الأول وفقاً لقوتها

الديمغرافية. تقرر المناطق (الولايات/ الأقاليم) كيفية تعيين نوابها. إضافة لذلك يحق لكل من الجماعات الأرمنية والسريانية الآشورية والإسماعيلية والإيزيدية والشركسية والتركمانية، الحصول على ممثل واحد على الأقل في الغرفة الثانية. يتم انتخاب هؤلاء الممثلين مباشرة من قبل مجتمعاتهم. القرارات المتعلقة باختصاصات المناطق والمشاريع ذات الاهتمام العام في سوريا تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الغرفة الثانية.

12. يتم انتخاب رئيس أو رئيسة لسوريا من قبل البرلمان باجتماع غرفتيه معاً. ويتسم دور الرئيس أو الرئيسة بصورة أساسية بالطابع التمثيلي والمراسيمي. يُكلف الرئيس الحزبَ الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات داخل الغرفة البرلمانية الأولى بتشكيل الحكومة وتعيين رئيس/ـة لها. تُعرب الغرفتان عن ثقتهما في رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة. رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسؤولون أمام البرلمان.

13. تقوم لجنة انتخابية مستقلة بالتخطيط والتنظيم والإشراف على سير الانتخابات. يتم التخطيط للانتخابات الأولى وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

14. سوريا لديها محكمة دستورية تراقب دستورية القوانين وترصد حقوق الإنسان وحقوق جميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية وتراقب توزيع السلطة والموارد، كما تقوم بحماية كل المبادئ والقيم الدستورية. ويتم انتخاب القضاة والقاضيات من قبل المجلس التشريعي الثاني (الغرفة البرلمانية الثانية) بأغلبية الثلثين. ويجب التأكد من تمثيل جميع المناطق (الولايات/ الأقاليم) المختلفة والمجموعات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية فيها بصورة متناسبة.

15. المستوى الاتحادي مسؤول فقط عن المجالات التي يعهد له الدستور بمسئوليتها. ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

أ. الجيش، الدفاع، الأمن الوطني، وبالتعاون مع الاقاليم: حماية الحدود.

ب. الشرطة الاتحادية التي تحمي الدستور وتضمن التعاون مع الشرطة الدولية .

ت. العملة الوطنية والبنك المركزي المستقل.

ث. الجنسية.

ج. العلاقات السياسية الخارجية.

ح. قوانين: العقوبات، الملكية، العقود والتجارة، تحصيل الديون والإفلاس، البنوك والبورصة.

خ. تخطيط وتنفيذ المشاريع، التي تخدم مصالح الدولة الاتحادية (سوريا بأكملها)؛ يتعاون المستوى الاتحادي خلال ذلك بصورة وثيقة مع المناطق (الولايات/ الأقاليم) المعنية بصورة خاصة ويراعي مصالحها.

د. معايير التنمية الاقتصادية والضمان الاجتماعي، والعمل بشكل وثيق في هذا المجال مع المناطق (الولايات/ الأقاليم).

16. تقع مهام الدولة المتبقية في نطاق اختصاص المناطق (الولايات/ الأقاليم). يشمل ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والشرطة، وقانون الأحوال الشخصية والأسرة والإرث، وتخطيط وتنفيذ البنى التحتية الإقليمية وكذلك التنمية والثقافة. تعمل المناطق (الولايات/ الأقاليم) على حماية البيئة والثروات الثقافية وتحقيق التزامات سوريا بموجب القانون الدولي.

17. تختص المناطق (الولايات/ الأقاليم) بالتعليم وتقوم بتشغيل المدارس والجامعات بصورة مستقلة. وتقوم باحترام وحماية استقلالية الجامعات، كما ترخص المنشآت التعليمية الخاصة وتشرف عليها. وتقوم بصياغة النظام التعليمي ووضع مناهج دراسية تتلاءم مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من التزامات سوريا تجاه القانون الدولي. وهي تضمن أن يحترم التدريس قيم الدستور الاتحادي والإقليمي ويعزز التعايش السلمي. فهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لقطع الطريق أمام التعاليم الدينية ذات المحتوى الراديكالي المناهض للدستور وللحيلولة دون إساءة استخدام التعليم لأغراض دينية أو سياسية. تنسق المناطق (الولايات/ الأقاليم) فيما بينها فيما يخص المراحل التعليمية والأهداف التعليمية العامة وتشترك معاً لتضمن جودة عالية في التعليم متقاربة فيما بينها من أجل تسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات العلمية. يمكن للمستوى الاتحادي أن يدعم التعليم الجامعي والبحث العلمي وينسق التعاون الدولي في هذا الشأن محترماً اثناء قيامه بذلك صلاحيات المناطق (الولايات/ الأقاليم) واستقلالية الجامعات.

18. تكون المناطق (الولايات/ الأقاليم) مسؤولة عن الأمن الداخلي، ما لم يكن المستوى الاتحادي مسؤولاً عنه.

19. إن العلاقات السياسية الخارجية هي صلاحية حصرية للحكومة الاتحادية. تحترم سوريا القانون الدولي وتحافظ على العلاقات السلمية مع جيرانها ومع المجتمع الدولي. ينظر البرلمان في ملاءمة التزامات سوريا القائمة لأهداف القانون الدولي ويضع مقترحات لإبرام أو إنهاء المعاهدات الدولية.

20. يمكن أن تتعاون المناطق (الولايات/ الأقاليم) من أجل تنفيذ مهماتها وفي إطار صلاحياتها مع مناطق أخرى أو مع أطراف دولية فاعلة وإبرام العقود لهذا الغرض. إن المناطق (الولايات/ الأقاليم) ملزمة بإبلاغ المستوى الاتحادي بهذه النشاطات. يمكن لإحدى المناطق (الولايات/ الأقاليم) أو الأغلبية في المجلس التشريعي الأول التوجه للمجلس التشريعي الثاني، في حال اعتبرت أن هذا التعاون ينتهك الدستور أو يضر بمصالح الدولة الاتحادية (سوريا بأكملها). يُثبِت المجلس التشريعي الثاني عدم جواز هذا التعاون بأغلبية الثلثين.

21. يخضع كل من الجيش والدوائر الأمنية وجهاز الشرطة للرقابة المدنية وهم مسؤولون أمام البرلمان الاتحادي والبرلمانات الاقليمية. يخضع جهاز الاستخبارات لرقابة لجنة تابعة للبرلمان الاتحادي مؤلّفة من الغرفتين التشريعيتين بالتساوي.

22. يعمل المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي معاً على توفير أعلى قدر ممكن من الضمان الاجتماعي. ينظم المستوى الاتحادي التأمين للمسنين وتأمين الباقين على قيد الحياة من ذوي الموتى والتأمين الصحي وتأمين الحوادث وكذلك تأمين البطالة. ينفذ المستوى الإقليمي هذه اللوائح. توظف نسبة ملائمة من ايرادات الموارد الطبيعية للضمان الاجتماعي لتكون مكملة لإيرادات الأقساط. يحق لكل مَن يتعرض لأزمة أن يحصل على دعم ورعاية حكومية.

23. يؤمن المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي إمداد السكان بالماء والطاقة ووسائل الاتصالات.

24. لدى كل منطقة (ولاية/ إقليم) دستورٌ ودوائر حكومية خاصة بها. لا يجوز أن تتعارض الدساتير والقوانين الإقليمية مع التشريعات الاتحادية والدولية، التي تعلوها مرتبة.

25. يتم ترسيم حدود المناطق (الولايات/ الأقاليم) من جديد. تقوم لجنة مؤلفة من خبراء محليين وأجانب بإعداد مقترحات بشأن ترسيم الحدود تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. تراعي اللجنة خلال قيامها بذلك المعايير العرقية والدينية والمذهبية استنادا الى مقترحات اللجنة، تجري الانتخابات البرلمانية الأولى لكلا المجلسين التشريعيين. يشكل المجلس التشريعي الثاني من بين أعضائه لجنة ترسيم حدود تُمثل فيها جميع المجموعات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية. تتلقى لجنة ترسيم الحدود طلبات بشأن تغيير الحدود الإقليمية، تستشير الخبراء المحليين والخارجيين وتعد الاقتراحات لطرحها على المجلس التشريعي الثاني. تدخل تغيرات الحدود المطروحة حيز التنفيذ، عندما يوافق عليها جميع أعضاء المجلس التشريعي الثاني الحاضرون. في حال لم يتم التوصل إلى إجماع في الرأي، يتم اجراء استفتاءات في المناطق المعنية. تخطط لجنة الحدود وتراقب الاستفتاءات، كما يمكنها تفويض منظمة الأمم المتحدة بالرقابة.

26. تتمتع المجموعات العرقية والدينية واللغوية والمذهبية، بغض النظر عن محل إقامتها، بحق تقرير مصيرها الثقافي وخاصة حق إقرار النظام التعليمي المدرسي وممارسة الشعائر الدينية والثقافية. يُمارس الحق في تقرير المصير الثقافي ضمن إطار الدستور الاتحادي والإقليمي ووفقاً لالتزامات سوريا الدولية. وتخضع هذه الممارسات لإشراف الأقاليم التي تضمن احترام شروط ومتطلبات المناهج الدراسية الإقليمية. يتم البت في النزاعات المتعلقة بذلك من قبل المحكمة الدستورية.

27. تعترف المناطق (الولايات/ الأقاليم) بحقوق كافة المجموعات بالإدارة الذاتية المحلية. يتم إعادة ترسيم حدود البلديات، إذا لزم الأمر ذلك، وتُراعى في ذلك المعايير العرقية والدينية واللغوية والانسجام المجتمعي.

28. تمتع جميع مستويات الدولة السورية بالاستقلال المالي وهي مسؤولة عن ميزانيتها. ويجب أن تضمن المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية ميزانية متوازنة، وأن تكفل المراقبة المالية وتوفر التدابير اللازمة لمنع الفساد. تحتفظ بفائضها وتتكفل بديونها. المستوى الاتحادي مسؤول عن الجمارك وضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك الخاصة. تفرض المناطق (الولايات/ الأقاليم)، بالتعاون مع المستويات المحلية، ضرائب

مباشرة على دخل الأشخاص الطبيعيين وعلى الربح الصافي للأشخاص الاعتباريين وتضمن التوزيع الكافي للإيرادات بين المستويات الإقليمية والمحلية. الموارد الطبيعية هي ملك المناطق (الولايات/ الأقاليم) وسوريا بأكملها؛ تقوم المناطق (الولايات/ الأقاليم) بإدارتها لخدمة مصالح الدولة بأكملها. تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية لتغطية احتياجات كافة المناطق (الولايات/ الأقاليم). تملك المنطقة (الولاية/ الإقليم) التي تتواجد فيها الموارد الطبيعية الحق بالحصول على حصة مناسبة من إيرادات هذه الموارد. يضمن التوازن المالي (التسويات المالية) بين المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي وكذلك ما بين المناطق (الولايات/ الأقاليم) بأن تمتلك جميع الوحدات الإدارية في الدولة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مهامها. تحظى المعايير التالية بأهمية حاسمة فيما يخص التوازن المالي: عدد السكان، الحاجة للمساعدات الاجتماعية، مستوى التطور الاقتصادي، الحاجة لإعادة الإعمار والتعويض عن المظالم الواقعة في الماضي. ترصد لجنة مالية مستقلة الموارد المالية الحكومية وتعد سنوياً اقتراحات بشأن مبالغ التسويات المالية لطرحها على البرلمان. تتكون اللجنة من خبراء مستقلين متخصصين بشؤون إدارة الأموال العامة ويتم تعيينها من قبل المجلسين التشريعيين.

29. جميع مستويات الدولة ملزمة بتقديم المعلومات وبالتعاون المفتوح والمشترك لإنهاء النزاعات بصورة سلمية.

30. تقوم لجنة مستقلة بإعداد مقترحات بشأن العدالة الانتقالية يتم طرحها على البرلمان وتأمين معاقبة مرتكبي جرائم الماضي. يضمن تشكيل اللجنة أن جميع المجموعات الاثنية والدينية والمذهبية واللغوية ممثلة تمثيلاً كافياً وأن تمتلك اللجنة الخبرة التخصصية اللازمة. كما تضم اللجنة خبراءً أجانب متخصصين في مجال العدالة الانتقالية.

31. يتوجب توجيه العملية الدستورية وفق المبادئ المحددة هنا ومراعاة المصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية. يسري حق مشاركة جميع مكونات سوريا في الدولة بصورة متكافئة على العملية الدستورية أيضاً. لا يجوز تقييد أو إلغاء المبادئ الدستورية التالية: الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان، حقوق المجموعات العرقية والدينية والمذهبية واللغوية، دولة الرعاية الاجتماعية، الاتحادية. تتظافر جميع الجهات الوطنية والدولية الفاعلة في العملية الانتقالية معا لضمان تطبيع الوضع في سوريا في أقرب وقت ممكن وتسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية لكل من يرغب بالعودة لدياره. كما يمكنهم الحصول على الدعم اللازم. سيتم في أقرب وقت ممكن، إجراء الإحصاء (التعداد السكاني) بمشاركة دولية. وبناء على نتائجها ، تجرى الانتخابات.

مرتكزات النهوض في سوريا:

1. رفضُ اللجوءِ إلى العنفِ، والتشجيعُ على الصفح والمصالحة والتسامح بين جميع المواطنين، واحترام كافة العهود والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.
2. القطع مع كل ما يمت للدولة الشمولية والاستبدادية بصلة، وتحييد الجيش والأمن والقضاء عن السياسة.
3. ضمان حقوق المرأة كاملة بما في ذلك ضمان مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية وكافة القطاعات الأخرى. وإعادة النظر بمجمل القوانين غير المنصفة لها.
4. استقلالية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
5. تطوير قوانين الانتخابات العامة والإعلام، وضمان المساواة والعدالة والتمثيل العادل لجميع المواطنين.
6. تكريس مفهوم الانتماء الوطني السوري في الوعي والسلوك الاجتماعي من خلال تمتين أواصر الإخوة التاريخية والشراكة بين كافة قوميات ومكونات المجتمع السوري.
7. دعم منظمات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية السورية الأخرى، تكاتفاً وتضامناً، في نضالها من أجل بناء المجتمع السوري والنهوض به.
8. إجراء إصلاح اقتصادي جذري يستهدف تحرير الاقتصاد وتفعيل السوق كآلية أساسية لاتخاذ القرار الاقتصادي وتسيير الشأن الاقتصادي، والعمل من أجل الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية العالمية بغرض الاستفادة من مزاياها، مع ضرورة نشر ثقافة احترام رأس المال والاستثمار والسوق باعتبارها آليات اقتصادية ضرورية للاقتصاد الوطني في تنميته.

9. دعم القطاع العام والاهتمام بوضع الطبقات المسحوقة وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية لها.
10. تعزيز العلاقات بين القوى السياسية الوطنية والديمقراطية، وتنسيق المواقف بينها، وتعبئة طاقات المجتمع المدنية بما يتوافق مع المصلحة الوطنية.
11. نشر وتعزيز ثقافة التسامح بين الشعوب مع الاحتفاظ بالخصوصية القومية، على أرضية المصلحة المشتركة والوطن الواحد.
12. ضمان الحقوق الثقافية للأقليات الدينية والاثنية والطائفية.

في مجال القضاء والقانون:

1. تحرير السلطة القضائية من أسر السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والتنظيمات السياسية وتكريسها كسلطة مستقلة. وتنظيم آلية لاختيار مجلسٍ للقضاء الأعلى من كبار القضاة ذوي النزاهة والكفاءة. وأن يكون مستقلاً عن وزارة العدل.
2. فصل مؤسسة النيابة العامة عن القضاء وعدم جواز تكليف ذات الشخص بالقيام بأية مهمة قضائية إضافة لدور النيابة العامة.
3. تحديث القوانين وبناؤها على الأسس الأكثر عدالة وملاءمة لحاجات التقدم.
4. الربط المحكم بين منظومة قوانين الحريات وحقوق الأفراد والعهود الدولية لحقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية.
5. إعادة الاستقلال لنقابة المحامين كنقابة حرة، وتعديل قانون المحاماة باتجاه إلغاء أية وصاية عليها.

التربية والتعليم والبحث العلمي:

تعرض التعليم في سوريا خلال العقود الأربعة الماضية إلى تطورات متناقضة، ففي الوقت الذي انتشر أفقياً بشكل واسع، خصوصاً في الريف، تدنى في وظائفه التربوية والعلمية، فازدادت الهوة بيننا وبين العالم من حيث نوعية التعليم ودرجة تطوره.

لذلك فإن تصفية آثار هذه المرحلة وإصلاح التعليم في مختلف مراحله يتطلب الشروع في خطوات رئيسة لابد منها وهي:

1. اعتماد فلسفة تعليمية وتربوية قائمة على التحديث والمنطق والتجريب والعلوم المعاصرة، وتكريس عقلية نقدية بعيدة عن التعصب والتقديس وعن التسفيه والعدمية فيما يتعلق بتاريخنا وثقافتنا وقيم مجتمعنا.
2. توطيد مبادئ الفهم المنطقي، والعقلانية ومبادئ التحليل والتركيب في العملية التعليمية والتربوية، والعمل على التخلص من أساليب التلقين والحشو والبصم والاستظهار.
3. إعادة نظر شاملة في مناهج التعليم ضمن منظور وآلية يجعلانها بشكل دائم عرضة للمراجعة والنقد والتغير.
4. إعادة المعلم والأستاذ الجامعي إلى قلب العملية التعليمية، وذلك بحسن اختيارهما، وبالتأهيل والتدريب المستمر لهما والاهتمام بحاجاتهما ومستوى معيشتهما الذي يكفيهما من أجل تكريس اهتمامهما ضمن رسالتيهما وليس خارجها.
5. ربط التعليم بكل أنواعه، وخاصة التعليم العالي، بحاجات البلاد وإمكاناتها وآفاق تطورها.
6. إصلاح التعليم العالي انطلاقاً من مبدأ استقلال الجامعات وبما يعيد السمعة العلمية والأكاديمية والأخلاقية للجامعات السورية كون الجامعة مؤسسة حضارية مفتوحة لا يجوز تقييدها بانتماء عقيدي أو أيديولوجي. وهي أيضاً فضاء تتعايش فيه الرؤى ووجهات النظر وتتحاور فيه مختلف التيارات الفكرية والسياسية والثقافية في جو من الحرية والديمقراطية.
7. توظيف القدرات التي تؤسسها نظم التعليم في حقل المعرفة ومؤسسات البحث العلمي، وجعل الإنفاق عليها من الأولويات في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي.
8. نزع آثار الفئوية والحزبية من المناهج والكتب، واعتماد سياسات جديدة في المنح والبعثات والقبول في الجامعات والمؤسسات التربوية بشكلٍ عام تقوم على الكفاءة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز.